

السودان

تواجه الحكومة السودانية في الخرطوم تحديات غير مسبقة لإعلان «حكومة وفاق وطني» الأسبوع المقبل. ويترقب المتابعون الإعلان عن الحكومة وسط تصاعد المد الاحتجاجي الداخلي الذي لا يقلق من شأنه حلفاء السلطة المحليون ذوو الوزن الضعيف

البشير «المأزوم» يعيد تشكيل حكومته

أنور عوض

أمام حزبه الحاكم فرصة سانحة لتقديم نص بديل يُصاغ بشكل أحادي، وهو إن فعل ذلك سيخسر آخر خيط من تحالفه مع الأحزاب المساندة له.

من جهة أخرى، فقبيل التحضير لتشكيل الحكومة المرتقبة، منح البرلمان رئيس الجمهورية صلاحيات إضافية عبر إجراء تعديلات على الدستور، إلا أن بعض النافذين في الحزب الحاكم يتمسكون عبر تصريحات حذرة بأولوية ضم منصب رئيس الوزراء المستحدث إلى حزبهم باعتباره صاحب «الأغلبية البرلمانية»، ما يدل على أن خطوة نزع المكتسبات السياسية من طرف الحزب الحاكم لن تكون عملية جراحية سياسية سهلة.

وقبالة الحزب الحاكم، تقف أحزاب «الحوار الوطني» محدقة في منصب رئيس الوزراء، غير عابئة بضعف لياقتها السياسية إذا ما قورنت بالمعارضة الراضية بشدة أصلاً للحوار مع الحكومة. وتمنى الأحزاب الموالية نفسها ببعض حصاد، ليس بسبب ثقلها الجماهيري، ولكن لما يعانیه حليفها الحاكم من حالة يمكن وصفها بـ«التمسك بنصير معلوم، منعاً لمصير محتوم».

ترامناً، تواجه حكومة البشير حركة احتجاج شعبي، تتمظهر

في العاشر من الشهر الجاري، وتنفيذاً لمخرجات «الحوار الوطني» الذي امتد لأشهر، ستعلن الخرطوم حكومتها الجديدة، مستحدثة منصب رئيس الوزراء، ومشاركة حلفاءها من الأحزاب الموالية في السلطتين التنفيذية والتشريعية.

على المستوى السياسي، يجد «حزب المؤتمر الوطني» الحاكم نفسه للمرة الأولى في مربع «حتمية تقديم تنازلات جدية» من حصته في الحكومة. وهو لما يُقارب ثلاثة عقود، كان قد جسّد

يمتني الموالون أنفسهم ببعض الحصاد وسط ما يعانیه حليفهم الحاكم

مدرسة «مسرح الرجل الواحد» على خشبة السياسة السودانية، قابضاً على السلطة المطلقة وتاركاً للأحزاب الحليفة له دوراً يتراوح بين «الكومبارس والجمهور». لكن الفصل الجديد في المشهد السياسي السوداني بات يُلزم الرئيس عمر البشير إجراء تعديل جوهري في «النص السياسي لنظام الحكم»، في وقت ليس فيه

تقرير

بعد عاصفة احتجاجات... الهدوء يعود إلى الجزائر؟

بعد أيام من الاحتجاجات التي افتتحت بها البلاد عام 2017 عقب إقرار زيادات في أسعار العديد من المواد والخدمات، يبدو أنّ الهدوء يعود إلى الجزائر. وكان المشهد قد تحوّل في العديد من المناطق إلى مواجهات عنيفة بين المتظاهرين وقوات الأمن. ما دفع بكثير من الجزائريين إلى التحذير من الانزلاق إلى الفوضى

الجزائر - محمد العيد

للسلطة، حيث استجاب تجار ولاية بجاية لدعوات إضراب شامل وإغلاق محالهم يوم الاثنين الماضي، الأمر الذي تم بشكل واسع في المدينة على الرغم من عدم وضوح مصدر هذه الدعوات إلى الإضراب. وسرعان ما تحوّل جو المدينة الهادئ في بجاية (250 كلم شرقي العاصمة) إلى أحداث شغب بين مجموعة من الشباب وقوات الأمن، تخللتها عمليات تكسير للمحال التجارية وأعمال سرقة وحرق للممتلكات العمومية، وهو ما استهجنه كثير

لم يكن متوقفاً في الجزائر أن تسير الأمور بسرعة قصوى. أيام فقط بعد دخول قانون المالية لسنة 2017 حيز التنفيذ بكثير من القرارات اللاشعبية التي تضمنتها، شهد العديد من المناطق إضرابات واحتجاجات تنديداً بتراجع القدرة الشرائحية للمواطنين أمام موجات الغلاء الكبيرة التي تعرفها البلاد. وانطلقت شرارة هذه الاحتجاجات تحديداً من منطقة القبائل المعروفة بحسبها المعارض



يحد الحزب الحاكم نفسه في مريم تقديم تنازلات جدية (اف ب)

حال انتقالهم من «الكيبورد إلى الشارع» في سياق تحركاتهم ضد السياسات الاقتصادية الحكومية التي رفعت الدعم عن الأدوية والمحروقات. ويمثل الاقتصاد المأزوم ضغطاً إضافياً على البشير، إذ تواجه موازنة حكومته للعام 2017 عجزاً مهماً (إلى جانب أنّ احتياطات

نجح في توظيف وسائل التواصل الاجتماعي للحشد والتعبئة لأنشطته الاحتجاجية والتي بلغ تأثيرها مرحلة أصبحت تشكل جزءاً من «الخطابات الجماهيرية» للبشير، وذلك طوال الأسابيع الخمسة الماضية.

جدير بالذكر أنّ الرئيس السوداني هدد الشباب بالحسم الأمني

عبر العصيان المدني الذي قد كانت نادت به قوى شبابية مدعومة من المعارضة (في 27 تشرين الثاني/نوفمبر) ومنتصف الشهر الماضي. وكان المتابعون السياسيون قد اعتبروا أنّ العصيان المدني يمثل نقلة في العمل السياسي المعارض في السودان، وخاصة أنه يأتي بمبادرة من تيار شبابي مستقل

مسؤول الإعلام في جبهة التحرير الوطني (حزب الأغلبية البرلمانية)، إن ثمة شائعات وصوراً مفبركة حاولت اصطناع احتجاجات من العدم، محملاً المسؤولية لأطراف مجهولة تعمل من وراء شاشات الكمبيوتر

البلاد خلال التسعينيات، حين كانت أولى الدول في العالم العربي التي عانت من ظاهرة الإرهاب وغياب الأمن الذي ساد لأكثر من عشر سنوات.

هذه المخاوف برزت على الرغم من شعور الظلم الذي يسكن قطاعاً واسعاً من الجزائريين، بسبب تدهور مستواهم المعيشي والغلاء الفاحش المستشري في المواد والسلع الغذائية، وارتفاع مستويات البطالة وتدني الخدمات العمومية، وتراجع الإنفاق على المشاريع ذات الطابع العمومي، فضلاً عن التراجع المريع في قيمة الدينار الجزائري أمام العملات الأجنبية الرئيسية.

في المقابل، فإن أصواتاً أخرى، على غرار الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، رفضت الانخراط في حملة التخويف من مجرد احتجاجات سلمية في البلاد، واعتبرت أنّ ذلك يصب في مصلحة السلطة التي تريد «استغلال الأحداث في تشويه سمعة أي حراك سلمي»، وبالتالي المساهمة في الإبقاء على الوضع القائم وتسيير البلاد على طريقتها، من دون مراعاة أي مطلب شعبي مهما كانت شرعيته. أما سياسياً، فقد استقبلت الاحتجاجات بدرجات متفاوتة من التحليل والاهتمام من قبل الموالاة والمعارضة. وقال حسين خلدون، وهو

من الناشطين الحقوقيين الذين أشاروا إلى أنّ مصدر هذه التصرفات مجهول، وأنّ تلك المجموعات لا تمثل التجار المضربين.

وامتدت موجة الاحتجاجات بعد التغطية الواسعة التي عرفتها أحداث بجاية على مواقع التواصل الاجتماعي، إلى الولايات المجاورة مثل البويرة وبومرداس، ووصلت أخيراً إلى الجزائر العاصمة التي عرفت بعض أحيائها الشعبية، مثل الكالينوس وعين البنيان، بعض المناوشات الليلية، إضافة إلى قطع بعض الطرقات.

ورغم الدلالات الرمزية الكبيرة لهكذا احتجاجات في بلد مثل الجزائر، فإنها بقيت محصورة في نطاق ضيق لم يصل إلى الدرجة التي تعتبر فعلاً عن انخراط قطاع واسع من الجزائريين فيها. وإن فئة واسعة استقبلتها بنوع من الريبة والتشكيك في مصدرها، وطرح الكثيرون عبر الوسائل التي يتاح لهم التعبير من خلالها تساؤلات عن أحداث العنف التي لقيت استهجاناً واسعاً.

وسادت لبرهة من الزمن مخاوف من انزلاق الوضع إلى المجهول، وامتلات صفحات «فيسبوك» بصور الخراب والدمار التي تشهدها دول في محيط الجزائر، وأعيد استحضار ما عاشته

كانت رئيس الوزراء عبد المالك سلاّك قد وعد في نهاية العام بتغيير النمط الاقتصادي تدريجياً (أرشيف)

